Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)
2025, VOL. 06, NO. (Special (2)), 269-277, E-ISSN: 2709-4251, P-ISSN: 2708-8790
DOI: https://doi.org/10.56967/ejfb2025699

Employing Governance To combat Financial and Administrative Corruption and Reduce Poverty

Ammar A. Ati[1]*, Jabber B. Ashiq[2]
[1,2] Department of Financial and Banking Sciences, College of Administration and Economics, University of Al-Qadisiyah, Diwaniyah, Iraq
fina.banks.stp24.14@qu.edu.iq fina.banks.stp24.5@qu.edu.iq

***Corresponding author:**
Ammar A. Ati
fina.banks.stp24.14@qu.edu.iq

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License**.**

Abstract

Administrative and financial corruption has many causes, including political, social, and economic ones. It can be internal or external, leaving profound impacts on the economic and social structure of both developing and developed countries. Administrative and financial corruption has become the greatest enemy of development plans and programs. It has spread backwardness, significantly Impacting all aspects of life and the general activities of citizens, even undermining the political system by emptying It of the foundations of stability. This leads to significant losses of money, effort, and time, as well as missed opportunities for progress and prosperity. Therefore, this research aims to employ governance to combat financial and administrative corruption and reduce poverty by addressing the importance of governance, its indicators, and the forms of financial and administrative corruption. The research concludes that the cost and Impact of financial and administrative corruption are very significant, depriving societies of their right to equality and increasing the suffering of the working class (the poor). The research also highlights the need to raise awareness in society about the importance of governance as a safe haven and a strong shield that protects Institutions from the scourge of financial and administrative corruption.

Keywords: Governance, Financial and Administrative Corruption

Conclusions:

1. Issuing appropriate legislation to enable government institutions to practice governance and implement its principles and activating it as a new function of internal auditing within public institutions.
2. Governance principles should be utilized in establishing a financial performance measurement system for government institutions, in addition to setting a standard for evaluating employee performance.
3. The cost and impact of financial and administrative corruption are extremely high, depriving societies of their right to equality and increasing the suffering of the working (poor) class.
4. Education can promote an anti-corruption culture at all levels of the state, forming a fundamental basis for action both domestically and internationally.
5. Corruption cannot be seriously combated without considering the role of media and press freedom. Therefore, cultural, political, and media reform is essential. It is also necessary to simplify tax laws, limit the discretionary power granted to administrators, and reorganize the administrative apparatus to improve oversight and incentives for good performance.

توظيف الحوكمة في مكافحة الفساد المالي والإداري وخفض الفقر

عمار عبد الحسن عاتي[1]*، جابر براز عاشق[2]
[1،2] قسم العلوم المالية والمصرفية ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، الديوانية، العراق
fina.banks.stp24.14@qu.edu.iq fina.banks.stp24.5@qu.edu.iq

*المؤلف المراسل:
عمار عبد الحسن عاتي
fina.banks.stp24.14@qu.edu.iq

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي(CC BY 4.0)

المستخلص

يقف وراء الفساد الإداري والمالي العديد من الأسباب التي قد تكون سياسية واجتماعية واقتصادية. وقد تكون داخلية أو خارجية مما يترك تأثيرات عميقة في البنية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية والمتقدمة على حد سواء. فأصبح الفساد الإداري والمالي العدو الأكبر للخطط والبرامج التنموية . ونشر التخلف الذي انعكس بشكل كبير على كل مفاصل الحياة وعموم الأنشطة الحياتية للمواطنين التي تصل إلى حد تقويض النظام السياسي عبر إفراغه من مقومات استقراره. مما يؤدي إلى خسارة كبيرة للمال والجهد والزمن وضياع فرص التقدم والازدهار. لذا يهدف البحث الى توظيف الحوكمة في مكافحة الفساد المالي والإداري وخفض الفقر من خلال التطرق الى اهمية الحوكمة ومؤشراتها واشكال الفساد المالي والأداري ، وخلص البحث الى ان تكلفة وتأثير الفساد المالي والإداري كبيرة جداً ويحرم المجتمعات حقها في المساواة ويزيد من معانا الطبقة الكادحة (الفقيرة) ، وتوصل البحث إلى ضرورة نشر الوعي في المجتمع لأهمية الحوكمة بوصفها ملاذ اماً ودرع حصين يحمي المؤسسات من افة الفساد المالي والإداري .

الكلمات المفتاحية : الحوكمة ، الفساد المالي ، الإداري

المقـــــــــدمة

يعد تطبيق الحوكمة للحد من اثار الفساد المالي والإداري ذات أهمية بالغة نظرا الانتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري، ومالها من نتائج سلبية على عملية البناء والتنمية الاقتصادية ، والتي تؤدي إلى تدمير الاقتصاد والقدرة المالية بالتالي عجز الدولة على مواجهة التحديات والأهداف المنشودة من عملية التنمية الاقتصادية ، فدعت الحاجة إلى المطالبة بوجود ضوابط وأعراف ومبادئ أخلاقية ومهنية لتحقيق الثقة والمصداقية فكان الحوكمة دور فعال في إرساء نظم تمتاز بالشفافية والعدالة وبالتالي أصبح لزاما على المستثمرين البحث عن الدول التي تعمل جاهدة لوضع قواعد سليمة الممارسة حوكمة ، وذلك نظرا لما يمكن أن تحققه وتلعبه هذه الأخيرة من دور في مجال الإصلاح المالي والإداري لشركات القطاع العام والخاص، وزيادة ثقة المستثمرين وتنشيط الاستثمار الوطني وجذب الاستثمار الأجنبي وبالتالي الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية للإمام .

أولاً : منهجيـة البـحث

1- أهميـة البحـث

يستمد البحث أهميته من خلال تناول تطبيق الحوكمة في مكافحة الفساد المالي والإداري وخفض الفقر ، ليعطي تصور دقيق وواضح للعلاقة بين متغيرات البحث و يمنح القدرة على مواجهة التحديات التي يواجهها ، ما يعطي الفرصة للحد من تأثيرها بالقدر الممكن .

2- مشكلـة البـحث

تمثلت مشكلة البحث بالتساؤل هل يؤدي غياب السياسة العامة التي تطبقها الكثير من الدول لأليات تطبيق قيم ومبادئ الحوكمة الى تنامي معدلات الفساد المالي والإداري مما يعوق خطط التنمية وارتفاع معدلات التنمية وزيادة معدلات الفقر .

3- فرضيات البحـث

الفرضية الرئيسة : يفترض أن الفساد المالي والإداري يؤثر بالسلب على التطور الاقتصادي في البلد وتطبيق الحوكمة الحكومية ينتج عنه تحسن في الأداء العام الوظيفي والمالي والمؤسساتي .

الفرضيـة الفرعيـة : تطبيق مبدئ المسائلة والعدالة يساهم في تحسن الأداء ، كذلك تطبيق مبدئ الشفافية يحسن من مستوى الأداء في المؤسسات الحكومية فضلاً عن تطبيق المسائلة يؤدي وبشكل كبير في تحسن القطاع الحكومي .

4- هـدف البحـث

أولاً : القاء الضوء على المفهوم والأهمية والتحديات التي تواجه تطبيق الحوكمـة .
ثانيـاً : استعراض مفهوم وأشكاله واسباب الفساد المالي والاداري .
ثالثـاً : المتغيرات التي ادت لاستشراء هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة .

ثانيـاً : الإطـار النظـري

المبحـث الأول : الحـوكمة ومكافحـة الفسـاد المالـي والإداري

أولاً : مفهـوم الحوكمـه وأهميتـه

تعد الحوكمة إحدى الركائز الأساسية لتعزيز التنمية، إذ تحمل بين طياتها المبادئ المتعلقة بالعدالة والمشاركة والشفافية وسيادة القانون والمساءلة، وهي المبادئ التي حال

تطبيقها بفعالية وكفاءة تضمن تحقيق التنمية الشاملة المستدامة ، ويتطلب تطبيق الحوكمة خطة استراتيجية محكمة مبنية على التعاون والمشاركة بين الحكومة والأفراد ، تضمن مشاركة الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني ، أذ تناول بعض من الباحثين والمنظمات مجموعة من التعاريف اهمها الآتي : (هدى ،30، 2006)

هي منهج الإدارة الذي يزود المؤسسة بالإجراءات والسياسات التي تحدد الأسلوب الذي من خلاله تدار العمليات بكفاءة. إن الحوكمة تضع الإطار لاتخاذ القرار الأخلاقي والإجراءات الأخلاقية للإدارة داخل المؤسسة على أساس من الشفافية، والمحاسبة، والأدوار الواضحة المحددة للعاملين. وتؤكد على الأداء، مستخدمه الرصد والإبلاغ، والتطوير وتحسين العمليات، وإجراءات العمل، ويمكن أن نلخص معنى الحوكمة بأنها مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركة أو المؤسسة. (حمادة ،22، 2005)

عرفها البنك الدولي(World Bank) بأنها الحكم المعتمد على تقاليد ومؤسسات يتم من خلالها ممارسة السلطة في الدولة بهدف خدمة الصالح العام، ويشمل هذا التعريف: عملية اختبار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم، قدرة الحكومة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السليمة بفاعلية، واحترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها.

كما عرفها برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP) على إنها ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على جميع المستويات ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات والتي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم.

أما معهد المدققين الداخليين الأمريكي فقد عرفها على أنها السياسات والإجراءات المستخدمة لتوجيه أنشطة المنظمة الحكومية، والتأكد من تحقيق أهدافها، وإنجاز العمليات بأسلوب أخلاقي ومسؤول، وتقييم الحوكمة في القطاع العام عن مدى إنجاز وتحقيق الأهداف المرجوة من خلال القيام بالأنشطة التي تضمن مصداقية الحكومة، والعدالة في توفير الخدمات، وضمان السلوك المناسب والأخلاقي للمسؤولين الحكوميين للحد من مخاطر الفساد المالي والإداري .

ثانياً : أهميـــة الحوكمـــة

ان تعاقب الانهيارات والازمات المالية في العالم خاصة ما حدث في بعض البلدان الاسيوية وامريكا الجنوبية أثر تلاعب الشركات بالقوائم المالية وعدم الالتزام بالمحددات الأخلاقية والمهنية وعدم بذل العناية المهنية اللازمة وإخفاء الديون من خلال طرق محاسبية مبتكرة والسعي لتحقيق ارباح سريعة, كل ذلك أحدث أزمة ثقه بالمؤسسات والأنظمة والعلاقات بين منشأة الاعمال والحكومة مما أبرز اهمية الحوكمة وضرورة تطبيقها وأصبح العالم ينظر نظرة جديدة للحوكمة من حيث أنها ضرورية لرفع كفاءة عمل الشركات والتأكد من نزاهتها وضمان تحقيقها لأهدافها بشكل قانوني وسليم وتظهر أهميتها من خلال تحقيقها المصالح من النواحي الآتية:

1. تعد اداة جيدة للحكم على أداء مجلس الادارة في الشركات وتقسيم المسؤوليات على الادارات والاقسام المختلفة وتوفير انظمة واليات لحمايه حقوق المساهمين وتحقيق العدالة والشفافية في البيانات وتوفير النزاهة لإصحاب المصالح والاطراف ذات العلاقة (الغزالي 2015 : 39)
2. من الناحية القانونية توفر ضمان حقوق المساهمين واصحاب المصالح وتعويض أي انتهاك لحقوقهم والمعاملة العادلة لإصحاب الاسهم ودعم القوانين للاستثمار والشركات والمعايير المالية والمحاسبية التي تنظم العلاقة (حميدي, 2012 : 20،)
3. من الناحية المالية والمحاسبية تظهر أهميتها في اكتشاف الفساد و الانحرافات والاخطاء وادارة المخاطر للحد أو التقليل منها والتأكيد على الافصاح والشفافية في التقارير المالية والمعلومات المحاسبية سواء كانت مالية أو غير مالية التقديم معلومات مالية ملائمة لاتخاذ القرارات (حمودي 2010 :17)

ثالثاً : مؤشرات الحوكمـــة

هنالك مجموعة من المؤشرات اتفق عليها الجهات ذات الاختصاص نتناول منها التالية:

- **الشفافيـة :** وتعني إلزام الأجهزة الحكومية بنشر معلوماتها كاملة وبطريقة منظمة حتى يسهل متابعتها ومراقبة أداء الحكومة، ويتناول البحث على الحق في الحصول على المعلومات كواحدة من تطبيقات هذا المؤشر.
- **الرقابـة :** تعد من أهم مؤشرات الحوكمة، حيث إنه لا قيمة للشفافية إذا لم تتم محاسبة المقصرين ويركز البحث على هذا المؤشر ويتناوله بالتحليل من زاوية تسوية قضايا العدوان على المال العام.(مناور ،2010، 11)
- **المشاركـة :** وهي أن يتاح لجميع أفراد المجتمع المشاركة في صنع واتخاذ القرار وضمان حرية التعبير، وحق المشاركة في صياغة الأنظمة واللوائح. وهذا المؤشر يعتمد على مؤشر الشفافية، وإطلاع الأفراد على المعلومات، وحصولهم عليها.
- **الرؤيـة الاسـتراتيجية :** لا بد من وجود خطط واقعية طويلة المدى تهدف إلى تطوير مختلف مناحي الحياة في الدولة. وتهدف هذه الرؤية إلى تحقيق تنمية مستدامة في القطاع العام والخاص وتحقق الرفاهية.
- **دور القانـون :** يفترض في نظام الحوكمة وجود نظام قانوني فعال وحيوي وواضح ويجب أن يكون النظام عادلاً يضمن المساواة بين الأفراد.
- **كفـاءة وفاعليـة الأداء :** وتعني بها الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتوظيف الإمكانات لتحقيق أقصى منفعة بأقل تكلفة.
- **التوافـق وحسـن التجاوب :** يجب على الإدارة الحكومية أن تحول فكرها من القرارات الفردية، إلى تحقيق انسجام بين أصحاب المصلحة ومشاركة الأفراد في القرارات التي تخصهم، وذلك لتحديد حاجتهم وأولوياتهم التنموية. (حسن،4 ،2009)

رابعاً: تحـديات تطبيـق الحـوكمة

قدم صندوق النقد الدولي عددًا من التحديات تواجه تطبيق الحوكمة في كافة الدول نذكر منها ما يلي :

أولاً: الشفافية ونظم المعلومات في ظل الحوكمة تصبح الشفافية من أهم مسؤوليات الجهاز الإداري، حيث يتاح للفرد الوصول إلى مصادر المعلومات، والسياسات، حتى تقوى علاقة العملاء بالإدارة. فالإدارة يجب أن تثق في الفرد، كما يجب أن تلبي احتياجاته وتحمي حقه في التعبير وهذا ما تدفع له في هذا البحث.(العياشي،2014،52)

ثانياً: تدعيم المساءلة الإدارية ونقصد أن تتعدد جهات المساءلة للإدارة في أدائها عند تقديم الخدمات الحكومية، ولا يعد هذا في بعض الأحيان الحل الأمثل حيث تضيع المسؤولية في تحديد الجهة الرقابية التي تتحمل المسؤولية لذا يعد استخدام النسوية في قضايا العدوان على المال العام من الوسائل الفاعلة والتي تحتاج إلى تدعيم تشريعي وقانوني للجنة إدارية أو قضائية.

ثالثاً: العمل بآليات السوق وتعني بها تقليص تدخل الحكومة في الأسواق، وترك محرك العرض والطلب يتحكم في الأسواق.(جودة ،21، 2008)

رابعاً: تطوير الموارد البشرية وبالأخص القيادات العليا، حيث إنها معنية بتفعيل التعاون والمشاركة بين الإدارة القطاع الخاص، مؤسسات المجتمع المدني.
خامساً: التنمية الشاملة: حيث تلتزم الدولة بإيصال الخدمات العامة بسهولة ويسر إلى كافة المناطق.(دعبوز، 2014،24)

المبحث الثاني : الفساد المالي والإداري وخفض الفقر

اولاً : مفهوم الفساد المالي والإداري

يعد الفساد بشقيه الإداري والمالي قضية طبيعية في الدول التي تتبنى نظام اقتصاد السوق المفتوح أذ تتباين مستويات وأشكال هذا النوع من الفساد تبعا لتباين وتمايز مستويات وترتيب مؤسسات كيان الدولة ذاتها بينما تكون الصورة مختلفة تماما في المجتمعات المتخلفة والنامية حيث ترتفع معدلات انتشار الفساد المالي والإداري الحكومي في أجهزة وقطاعات هذه الدول إلى جانب الانخفاض الشديد في مستويات الرفاهية لدى غالبية المواطنين وهو ما يكمن ربطه تفشي مستوى التخلف تزايد أعداد العاطلين عن العمل في هذه المجتمعات أذ إن انتشار الفساد بنوعيه المالي والإداري يتغلغل في الفئات التي تشكل البنية التحتية للمجتمع وهو ما ينتج عنه زيادة في انتشار وتوسع أنماطه وأشكاله في الأجهزة الوظيفية للخدمة المدنية الحكومية فضلاً عن مفاصل ومراكز حركة ونشاط العلاقات المجتمعية مما يتسبب في اخفاض وتراجع القوى الدافعة لتطور هذه المجتمعات وبالتالي يحد من الآثار الإيجابية لعملية النهضة والنمو الاقتصادي . (خليل،90، 2009)

كما يمثل الفساد واحدًا من أهم التحديات التي تواجه العديد من الدول نظرًا إلى تداعياته السلبية على العملية التنموية إذ يؤدي لخفض معدلات النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر، وهبوط حجم الإيرادات العامة كما يعزز من زيادة أوجه عدم المساواة ومن ثم ارتفاع معدلات الفقر .

وهناك اتجاه في تعريف الفساد وفقا للمدارس الفلسفية التي تناولت موضوع الفساد الإداري، والتي يلاحظ اختلافها في تعريف المصطلح : والذي قد يعود سببه إلى اختلاف أفكار وثقافات وتوجهات رواد هذه المدارس من الكتاب والمنظرين والعلماء. (باش ،200، 2003)
أذ عرف الفساد الإداري بصورة عامة هو التأثير غير المشروع في القرارات العامة.
كما جاء في تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد الإداري بأنه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته إلا أن أغلب التعاريف جاءت متفقة وبشكل كبير على سوء هذه الظاهرة والآثار السلبية التي تتركها في كل مستويات الحكومة ومؤسساتها وهياكلها التنظيمية وتعتبر هذه الظاهرة وبائية في معظم دول العالم.
ويمكن من التعريفات والتحليل السابق تعريف الفساد المالي والإداري بأنه "ظاهرة سلبية تتفشى داخل الأجهزة الإدارية عموما والأجهزة المحلية على وجه الخصوص، ولها أشكال عديدة تتحدد تلك الأشكال نتيجة للثقافة السائدة في المجتمع والمنظمة والنظام القيمي وتقترن بمظاهر متنوعة كالرشوة وعلاقات القرابة والوساطة والصداقة تنشأ بفعل مسببات مختلفة هدفها الأساس وغايتها الرئيسية إحداث انحراف في المسار الصحيح للجهاز الإداري لتحقيق أهداف غير مشروعة فردية أو جماعية .
يتبين مما تقدم أن الإطار العام للفساد في الجهاز الإداري الحكومي يستند على قيام العاملون والموظفون فيه بالاستخدام غير القانوني أو الشرعي للصلاحيات والسلطات الممنوحة لهم بحكم عملهم في تحقيق مكاسب ومزايا مادية كبيرة نتيجة إخلالهم العمدي أو المتعمد بواجبات ومهام أعمالهم بشكل أو طرق يستفيد منها آخرون يتعاملون معهم سواء مواطنون أو مندوبون لشركات القطاع الخاص أو المستثمرون محليون أو أجانب. كذلك فإنه يمكن القول أن الفساد هو بشكل أو بآخر عملية تحايل لكسب أموال وأصول بدون وجه حق من التعاملات مع الدولة، فهو أيضا تحايل لتفادى دفع أموال الدولة. وهذا التحايل يتضمن دفع الرشوة كمحور العملية الفساد التي تتم على تخوم أو نقاط التماس بين القطاع الخاص والدولة ويكون طرفيها هم موظفي الدولة والمسئولين السياسيين ورجال الأعمال.

ثانياً : أشكال الفساد المالي الإداري :

من ابرز الأشكال التي تعبر عن ظاهرة الفساد المالي والإداري نتناول الآتي منها :

- **الرشوة :** وهي تقديم أو استلام أيه هدية أو مكافاة أو أية ميزة من أو إلى أي شخص لحثه على القيام بفعل غير مشروع أثناء أدائه لعمل من أعمال المنشأة، أي أنها تعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب التمرير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصول المهنة.
- **المحسوبية :** أي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة دون أن يكونوا مستحقين لها . (منظمة الشفافية الدولية ، 2003،16)
- **المحاباة** : أي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصالح معينة .

- **الواسطـة :** كا التدخل لصالح فرد ما أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي بالرغم على انه لا يتمتع بالكفاءة وهذه الحالة منتشرة جداً في البلد. (سعاد ، 8 ، 2012)
- **التزويـر والابتـزاز :** أي الحصول على المال من الأشخاص مستغلا موقعه الوظيفي بتبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في دوائر الضريبية أو تزوير الشهادة الدراسية أو تزوير النقود.
- **تهـب المـال العـام :** أي الإسراف في استخدام المال العام : ومن اشكاله تبذير الأموال العامة في الإنفاق
- على الأبنية والأثاث المبالغة في استخدام المقتنيات العامة في الأمور الشخصية.
- **التراخـي (التبطـؤ فـي انجـاز المعـامـلات):** ومن صور ذلك : الكسل ، الرغبة في الحصول على أكبر اجر مقابل أقل جهد .
- استغـلال الموقع الوظيفي للتصـرف بأموال الدولة بشكل سري من غير وجه حق أو تمرير السلع عبر منافذ السوق داء أو تحـريب ثروات الدولة.(أحمد ، 22،1997)

ثالثـاً : اسبـاب الفسـاد المـالـي والإداري

إن الفسـاد المالـي الإداري من أهم أنماط الفساد التي تعاني منهما المجتمعات وبشكل متفاوت نظراً لاختلاف نظمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فضلاً عن تباين هذه المجتمعات في تحليل أسباب ظهوره وأنواعه ومظاهره. وهنالك عدد من الأسباب تؤدي إلى ظهور الفساد المالي والإداري في المجتمع اهمها . (محمود ،2012، 3)

اولاً : العوامـل الاقتصـاديـة :- تعد من العوامل الرئيسية المفسرة للفساد وتتمثل بالاتي

1- اتسـاع الـدور الاقتصـادي للـدولـة : ان اتساع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادي بعد أحد العوامل الرئيسية. الظهور الفساد، لأن الأفراد يميلون بطبيعتهم إلى منح الرشوة للمسؤولين التخطي القواعد والنظم والإجراءات العامة الروتينية، وهناك من المسؤولين من يخفق في رفض تلك الرشاوي. ويظهر التدخل في عدة كال منها :

- السياسـات الحمائيـة -: عند قيام الدولة بحماية صناعاتها المحلية فأنها بذلك تسمح برعاية الفساد لأن القيود التي تفرض على الاستيرادات تجعل من تراخيص الاستيراد عملاً مريحاً بدرجة كبيرة لذا يهتم أصحاب المشروعات الخاصة بروة المسؤولين الحكوميين من أجل الفوز بهذه الرخصة. (حجازي ،21، 2023)
- الإعانات الحكوميـة : يعتبر منح الإعانات الحكومية مصدراً مهماً للبحث عن الربع ، إذ تشير الدراسات إلى أن الفساد يجد له موطئ قدم بل قد يترعرع في ظل السياسات المالية التي لا تصمم بشكل جيد للصناعات المستهدفة بالإعانات ، فكلما كانت الإعانات كبيرة ازداد مقار الفساد في المجتمع .
- التحكم في الأسعـار : يعد من المصادر المهمة أيضا في البحث عن الربع فإن انخفاض أسعار السلع عن سعر السوق لأغراض اجتماعية أو سياسية، من أنه أن يخلق حوافز للإفراد و المجتمعات المسؤولين وذلك للحفاظ على تدفق مثل هذه السلع أو الحصول على نصيب غير عادل منها، وهذا ما ينطبق أيضاً على كل من أسعار الصرف المتعددة وحصص الصرف الأجنبي . (الهام ، 110، 2005)

2- الفقـر والأجـر المتدنـي :- يعد الفقر وتدني معدلات الأجور من الأسباب التي تؤدي إلى يوع الفساد في المجتمع وخاصة عندما تكون الدخول (الرواتب) تشكل عصب حياة الموظف العام .. فكلما كانت الكفاية في الدخول متوافرة كان أداء الموظف أكفا وأدق، وبوفرتها تحقق مستوى يكفي الضمان حياة كريمة لذلك الموظف ولمن يعيلهم أيضا. ولكن ارتفاع تكاليف المعيشة بشكل يفوق ما يتقاضاه من راتب قد يقود إلى نشوء الفساد بهدف زيادة تلك الدخول لتحقيق مستوى معيشي معتدل ، وغالباً ما يكون العامل الأساسي لفساد الموظف العام ووقوعه في براثن هذا الوباء هو حاجته الماسة للنقود وفاقة حاله فهو دافعه في أغلب الأحيان إلى ارتكاب العمل الفاسد ، رغبة في 1 باع حاجاته التي لا يقدر على أدائها بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة والتضخم الذي يقود إلى ضعف القوة الشرائية لمدخوله مما لا يكفي لسد حاجاته وبالتالي قيامه ببعض الممارسات الا مشروعة التعويض أجرء المتدني .

ثانياً : العوامـل السياسيـة : وتتمثـل بالاتي

1- غيـاب القدوة السياسيـة : أي ضعف الإرادة لدى القادة السياسيين في محاربة الفساد نظراً لانغماسهم أو بعض منهم بقضايا الفساد أو عدم تفعيلها لإجراءات الوقاية من الفساد وتعميق ما يسمى بثقافة النزاهة وسيادة القانون . (ناصر، 40 ، 2002)

- تفشي البيروقراطية الحكومية .
- المغالاة في مركزية الإدارة الحكومية.
- ضعف أداء السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية

ثالثـاً : العوامـل الاجتماعيـة والثقافيـة : وتتمثل بالاتي

1- نمـط العلاقـات والأعـراف والوعـي بين أفراد المجتمـع : - كلما كانت الروابط الاجتماعية بين أفراد الطائفة الواحدة أو القبيلة قوية كلما ازداد الفساد لتفضيل المسؤولين الحكوميين الأقارب والأصدقاء وإعطائهم الوظائف المهمة التي يحققون من خلالها المكاسب الخاصة غير المشروعة . وكلما ازداد وعي أفراد المجتمع كلما انخفض الفساد المساهمة أفراد المجتمع في محاربته .

2- تعقـد القوانيـن الضريبيـة و صعـوبة فهمهـا :- وفي هذه الحالة تقبل تلك القوانين أكثر من تفسير مما يعطي المفتشين الضرائب قوة تقديرية في تطبيق الحوافر الضريبية وتحديد تلك الضرائب وهذا يفسر تزاحم العديد من الأفراد للعمل في مجال الجمارك والضرائب على الرغم من انخفاض الأجور فيهما .

3- انخفـاض عـدد الأشخـاص الذين يطولهم القانون بتـهم الفساد بالرغم من تفشي هذه الظاهرة :- إن المساواة أمام القانون هي دعامة المجتمعات الديمقراطية. عندما تفسد المحاكم بسبب الجشع أو الانتهازية السياسية ، تجنح موازين العدالة ويعاني المواطنون العاديون " هذا ما قالته (هو جيت لأبيل) رئيسة منظمة الشفافية الدولية . إن فساد القضاء يعني أن أصوات الأبرياء تذهب أدراج الرياح بينما يفلت المذنب من العقاب (اليوسف، 258، 2006)

وهناك العديد من الأسباب التي أدت إلى تزايد الاهتمام بظاهرة الفساد في الآونة الأخيرة من أهمها :-

- انفتاح الدول بعضها على البعض الآخر وتزايد حجم المعلومات وتعدد وسائل نقلها .
- زيادة عدد الدول التي انتهجت الديمقراطية مما يعني زيادة في درجة المساءلة للمؤسسات العامة والخاصة فيما يتعلق بكيفية استغلالها لموارد المجتمع.
- توسع دور الدولة بفرض الضرائب أو القوانين أو زيادة الإنفاق مما زاد في مستويات الفساد.
- انتهاء الحرب الباردة فلم يعد هناك حاجة للكثير من الدول الصناعية إلى غض النظر عن الفساد المنتشر في الدول الحليفة لها سابقاً .
- انخفاض حجم الهبات المقدمة من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة وتزايد القروض بدلاً منها مما يتطلب التأكد من مصداقية ونزاهة وقدرة حكومات الدول المقترضة على تسديد هذه القروض مستقبلاً .

وهناك العديد من المتغيرات التي ادت لاستشراء هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة منها :

- ثورة الاتصالات والتقانة.
- الخصخصة
- تحرير التجارة وحرية انتقال الأشخاص والأموال والسلع عبر الحدود.
- كثرة التشريعات القانونية للمتغيرات السريعة الحاصلة على صعيد العالم وعدم قدرة القوانين الداخلية على مواكبتها

لم يشهد المجتمع البشرى على امتداد عصوره وتاريخه ترابطا بين عدة قضايا مثل الحوكمة والفساد المالي والإداري والفقر مثل ما شهده بين هذه القضايا الثلاث ، أذ أن الكثير من الفلاسفة والمفكرين والحكام والزعماء طالب بوجوب تبنى نظم حكم أكثر عدالة ومساواة ومشاركة واحترام سيادة القانون والتواصل مع المواطنين وتنظيماتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتنظيم مشاركتهم في صنع القرار والقبول بمطالبهم في خضوعه وعماله وموظفيه لرقابتهم ومساءلتهم - كسبيل وحيد وناجح للحد من الفساد السياسي والاقتصادي والإداري والمالي وتقليص مظاهر الفقر والعوز بين المواطنين وتحقيق معدلات نمو اقتصادي أفضل من الدول المناظرة التي تفتقد لتلك السياسات والخطط التي مكنت عدة دول من إقامة الحضارات وإحراز التقدم ، بينما فشلت الدول والأمم التي رفضت الالتزام بهذه المعايير والسياسات في خططها التنموية في النهوض من مرحلة التخلف السياسي والاقتصادي نتيجة زيادة معدلات تفشي الفساد وتغلغله في كافة مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية. (الفقي، 138، 20011)

المبحث الثالث: الجانب العملي

تحليل الفساد المالي الإداري في العراق

الفساد المالي الإداري ظاهرة قديمة أصابت الجهاز الإداري في العراق منذ نشأة الدولة العراقية، ازدادت خلال العقود الثلاثة الماضية بسبب الحروب والعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق واستفحلت هذه الظاهرة بعد احتلال العراق عام 2003، إذ جاء في آخر تقرير لمنظمة الشفافية العالمية بأن العراق يمثل المركز الثالث من بين (180) بلداً في الفساد بعد الصومال وميانمار)، كما موضح في الجدول (1).

السنة	عدد الدول المشاركة	تسلسل العراق	علامات مؤشر الفساد الحائز عليا العراق
2009	180	178	1.3
2010	180	175	1,5
2011	175	175	1,5
2012	175	169	1,8
2013	175	171	1,6
2014	175	170	1,6
2015	168	161	1,6
2016	168	161	1,6
2017	168	163	1,5
2018	168	161	1,6
2019	170	161	1,5
2021	175	166	1,6
2022	175	165	1,7

المصدر : من اعداد الباحثان بالرجوع الى التقرير السنوي لهيئة النزاهة

يلاحظ من الجدول (1) أن العراق قد تراجعت مكانته في ترتيب سلم الفساد من (115/133 177/178-180) من مجموع الدول للمدة من 2009 التي تم فيها أدراج العراق لأول مرة في سلم الفساد العالمي إلى 2022، وهذا يدل على مدى تعاظم هذه الآفة في العراق بصورة كبيرة.

الجدول (2): اوامر القبض الصادرة وفقاً لنوع جريمة الفساد مصنفة حسب المحافظات

المحافظة	الاختلاس	الاضرار المعتمدة بل الاموال العام	تجاوز حدود الوظيفة	الرشوة
البصرة	1	26	17	4
بغداد	145	190	66	76
القادسية	20		5	2
المثنى	15		1	8
النجف الاشرف	14	12	10	17
بابل	2	11		8
ديالى	3	20	3	8
ذي قار	3		17	1
كربلاء	58	3	2	8
كركوك	2	3	8	
ميسان	20		22	2

المصدر : من اعداد الباحثان بالرجوع الى التقرير السنوي لهيئة النزاهة

يلحظ من الجدول (2) أن مظاهر الفساد في العراق عديدة ومتنوعة ولا تختلف عن غيره من البلدان التي تبتلى بالفساد وتتم ممارستها في ظل ضعف قوة القانون وتردي الأوضاع الأمنية، ولها من الخروق والاختلالات المختلفة والتأثير على النسق الكلي للمجتمع، إلا انه يمكن حصر أهم هذه المظاهر في الرشوة وتختلف نسبة انتشار الرشوة اختلافاً كبيراً بين المحافظات العراقية، فهي تصل الى

29.3% في محافظة بغداد، في حين أن المتوسط في بقية المحافظات هو 10.2%، وفي إقليم كردستان.
3.7، وتسارعت وتيرة انتشار الفساد بين مختلف طبقات الحكومة من ادنى وحدة الى اعلى وحدة حكومية حتى ذكر أن كل دقيقة واحدة في العراق تحصل جريمة رشوة وفي مختلف المؤسسات ومفاصل الحكومة وقد تتعلق بأعلى الهرم كما بين مسؤول في هيئة النزاهة.

الجدول (3): الأموال المهدورة جراء الفساد الإداري والمالي في العراق موزعة حسب الوزارات للمدة (2016) و (2017)

الوزارة	مقدار الاموال المهدورة	نسبة الفساد%
وزارة الدفاع	5مليارددولار	55.33
وزارة الكهرباء	2مليار دولار	15,33
وزارة النفط	676مليون دولار	7.43
وزارة النقل	250 مليون دولار	5.64
وزارة الداخلية	234مليون دولار	4,99
وزارة التجارة	150 مليون دولار	2,11
وزارة المالية والبنك المركزي	150مليون دولار	2,11
وزارة الاعمار والاسكان	120 مليون دولار	1,69
وزارة الاتصالات	90 مليون دولار	0,99
امانة بغداد	66مليون دولار	0,55
وزارة الرياضة والشباب	70مليون دولار	0,80
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	70 مليون دولار	0,80
وزارة الصحة	70 مليون دولار	0,80
وزارة العدل	60 مليون دولار	0,64
وزارة الزراعة	50 مليون دولار	0,60
وزارة الموارد المائية	50 مليون دولار	0,60
وزارة الصناعة والمعادن	20 مليون دولار	0,28
الهيئة العليا للانتخابات	10 مليون دولار	0,14
هيئة السياحة	10 مليون دولار	0,14
وزارة التربية	10 مليون دولار	0,14
وزارة العمل والشون الاجتماعية	7مليون دولار	0,7

المصدر : من اعداد الباحثان بالرجوع الى المرصد العراقي

وتقدر هيئة النزاهة الأموال المهدورة جراء الفساد الإداري والمالي في الوزارات العراقية في العامين (2016) و (2017) بحدود (7.5) مليار دولار موزعة حسب كل وزارة أو دائرة من الهدر المحدد وكما موضح في الجدول (3) . كما ان هناك فساداً مالياً غير منظور يقدر بأكثر من هذه المبالغ، المته عقود أو اختلاسات اثناء ترميم المنشآت وتأجير الطائرات والبواخر أو أكساء الطرق.
لقد أصبح الفساد بكافة أشكاله ظاهرة طبيعية ينظر إليها على أنها ممارسات شبه مشروعة لاسيما عندما عجزت الدولة على مواجهة المشكلات الاقتصادية بعد فرض الحصار الاقتصادي، حتى بدأ الفساد ينتشر في كافة مؤسسات الدولة، كما كان للقرارات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة في حينها قد أسهمت أيضاً في انتشار الفساد الناجم عن مبدأ التمويل الذاتي أو عند الأقدام على خصخصة بعض المشاريع العامة، أو ما يتعلق بالضرائب أو التجارة الخارجية والتي جميعها أعطت للموظفين بمختلف مستوياتهم المزيد من السلطات التقديرية عند تطبيق تلك الإجراءات بفتح المجال أمامهم واسعاً للمساومة والرشوة.

جدول رقم (4): قيمة الفساد التقديرية لمن هم بدرجات خاصة (المبالغ بالدنانير العراقية)

السنة	قيمة الفساد التقديرية	الاموال المسترة مليار	الاموال غير المستردة	نسبة الاموال المستردة
2014	22	8	14	0.33
2015	760	11	749	0,019
2016	219	28	263	0.01
2017	238	23	215	0,09
2018	226	21	207	0,06
2019	207	19	199	0,02
2020	188	17	167	0,01

المصدر: من اعداد الباحثان بالرجوع الى التقارير السنوية لهيأة النزاهة العراقية

يلحظ من الجدول (4) إن قيمة المبالغ المالية التي شملها الفساد المالي الاداري هي (1643) ترليون وستمائة وثلاثة وأربعون مليار دينار عراقي، بلغ المسترد منها (105) مليار دينار عراقي بينما غير المسترد منها بلغ (1538) مليار دينار عراقي وهي في حالة تزايد ، إذ تزداد قيمة الفساد من أول المدة الى اخرها بمقدار الضعف الامر الذي يدل على عدم جدية الاجراءات الخاصة بمكافحة الفساد المالي الاداري من جانب ، وتفشي لظاهرة هذا النوع من الجرائم التي يعاقب عليها القانون والتي تتطلب معالجات جذرية متنوعة. وهذا ما يثبت فرضية البحث القائلة ان هنالك أسباب أدت إلى تفشي مظاهر الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية يمكن ان تعالج جذريا بأساليب سياسية وإدارية واقتصادية واجتماعية وفنية).

الاستنتاجـــات والتوصيـــــات

اولاً : الاستنتـــاجـات

1. إصدار التشريعات المناسبة لتمكين المؤسسات الحكومية من ممارسة الحوكمة وتطبيق مبادئها، وتفعيلها كوظيفة جديدة للتدقيق الداخلي في المؤسسات الحكومية .
2. يجب الاستفادة من تطبيق مبادئ الحوكمة في وضع مقياس للأداء المالي للمؤسسات الحكومية بالإضافة إلى وضع معيار لتقييم أداء العاملين فيها.
3. ان تكلفة وتأثير الفساد المالي والإداري كبيرة جداً ويحرم المجتمعات حقها في المساواة ويزيد من معانا الطبقة الكادحة (الفقيرة)
4. التعليم ممكن أن يعطي ثقافة مناهضة للفساد على كافة المستويات في الدولة ما يشكل قاعدة أساسية للتعامل على الصعيدين المحلي والدولي.
5. لا يمكن مكافحة الفساد بصورة جدية دون أخذ دور لحرية الإعلام والصحافة ولذلك يجب القيام بإصلاح إعلامي ثقافي وسياسي ، كما لابد من تبسيط القوانين الضريبية والحد من السلطة التقديرية المخولة للإداريين وإعادة تنظيم الجهاز الإداري لتحسين المراقبة وحوافز حسن الأداء.

ثانيـاً : التـوصيـــات

1. يجب ان تكون المناصب والمراكز القيادية بعيدة عن المحاصصة الحزبية وذات ادارة مهنية كفؤة.
2. سن القوانين والأنظمة التي من شئنها تعزيز الإفصاح والشفافية في المؤسسات العامة .
3. ضرورة تفعيل الحوكمة كوظيفة للتدقيق الداخلي في المؤسسات العامة .
4. محاسبة المقصرين وبدون استثناء لأحد ومهما كان موقعه لخلق مصداقية لدى عامة الشعب .
5. ضرورة اعداد بحوث ودراسات وبشكل متواصل للوقوف على المشاكل التي تواجه تطبيق الحوكمة ولحد من تطبيقها لخفض الفساد المالي والإداري وتقليص ظاهرة الفقر الذي يعاني منه المجتمع .

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

موارد التمويل:

لم يتم تلقي اي دعم مالي.

شكر وتقدير:

لا أحد.

References:

1. Khalīl, ‘Abd al-Qādir, *al-Ḥawkama wa-thunā’iyyat al-taḥawwul naḥw Iqtiṣād al-sūq wa-tafashshī al-fasād*, Majallat Buḥūth Iqtiṣādiyya ‘Arabiyya, al-‘adad 46, 2009.
2. Maḥmūd, Aḥmad Ḥamūda, *Āliyāt al-ḥawkama wa-dawruhā fī mukāfaḥat al-fasād al-mālī*, 2012.
3. Su‘ād, ‘Abd al-Fattāḥ Muḥammad, *al-Fasād al-idārī wa-al-mālī*, 2012.
4. Munazzamat al-Shafāfiyya al-Duwaliyya, *Mabādi’ al-a‘māl li-mukāfaḥat al-rashwa*, 2016.
5. Aḥmad, ‘Abd al-Bāqī ‘Alī, *Dawr al-raqāba al-khārijiyya fī al-ḥadd min ḥālāt al-fasād al-idārī*, Uṭrūḥat Diblūm ‘Ālī fī Murāqabat al-Ḥisābāt, Kulliyat al-Idāra wa-al-Iqtiṣād, Jāmi‘at Baghdād, 1997.
6. Ḥijāzī, al-Sayyid Mursī, *al-Takālīf al-ijtimā‘iyya li-l-fasād*, Majallat al-Mustaqbal al-‘Arabī, Bayrūt, al-‘adad 266, 2023.
7. Ilhām, ‘Aṭā Ḥuṭūṭ, *Dawr al-raqāba al-māliyya fī al-ḥadd min ẓāhirat al-fasād al-idārī*, Baḥth Ṭabīqī fī Dīwān al-Raqāba al-Māliyya, Jāmi‘at Baghdād, 2005.
8. Nāṣir, ‘Ubayd al-Nāṣir, *Ẓāhirat al-fasād*, Dār al-Madā, Dimashq, Sūriyā, 2002.
9. al-‘Ayāshī, Zarzār, *Ashkāl dawri al-tadqīq al-dākhilī fī al-mu’assasāt fī ẓill Iṭār ḥawkamat al-sharikāt*, Majallat al-Fiqh wa-al-Qānūn, al-Jazā’ir, al-‘adad 23, 2014.
10. Jūda, Fikrī ‘Abd al-Ghanī, *Madā taṭbīq mabādi’ al-ḥawkama al-mu’assasiyya fī al-maṣārif al-Filasṭīniyya*, Risālat Mājistīr, al-Jāmi‘a al-Islāmiyya, Ghazza, 2008.
11. Da‘būz, Su‘ād, *Irsā’ mabādi’ al-ḥawkama al-mu’assasiyya fī al-qiṭā‘ al-maṣrafī*, Risālat Mājistīr, Jāmi‘at Aklī, al-Jazā’ir, 2014.
12. Ḥasan, Muḥammad Yūsuf, *Muḥaddidāt al-ḥawkama wa-ma‘āyīruhā*, Bank al-Istithmār al-Qawmī, 2009.
13. Munāwir, Ḥaddād, *Dawr ḥawkamat al-sharikāt fī al-tanmiya al-iqtiṣādiyya*, Mushāraka fī Mu’tamar ‘Ilmī, Dimashq, Sūriyā, 2010.
14. Bāsh, ‘Iyād Muḥammad ‘Alī, *al-Fasād al-ḥukūmī fī al-duwal al-nāmiyya – Asbābuhā wa-Āthāruhā al-Iqtiṣādiyya wa-al-Ijtimā‘iyya*, Majallat al-Qādisiyya

lil-‘Ulūm al-Idāriyya wa-al-Iqtiṣādiyya, al-‘adad 3, 2003.
15. al-Faqī, Muṣṭafā, *al-Fasād al-mālī wa-al-idārī bayn al-siyāsāt wa-al-ijrā’āt*, Markaz al-Mashrū‘āt al-Duwaliyya al-Khāṣṣa, 2011.
16. al-Yūsuf, Yūsuf Khalīfa, *al-Fasād al-idārī wa-al-mālī – al-Asbāb wa-al-Natā’ij wa-Ṭuruq al-‘Ilāj*, Majallat al-‘Ulūm al-Ijtimā‘iyya, al-‘adad 2, mujallad 30, 2006.
17. Hudā, Ṣaqr, *al-Ḥawkama tuḥāṣir al-fasād al-iqtiṣādī*, Miṣr, al-Qāhira, al-‘adad 1953, 2006.
18. Ḥamāda, Ṭāriq ‘Abd al-‘Āl, *Ḥawkamat al-sharikāt: al-mafāhīm wa-al-mabādi’ wa-al-tajārib*, 2005.
19. Hay’at al-Nazāha al-‘Āmma al-‘Irāqiyya, *al-Taqrīr al-sanawī*, al-‘Irāq, Baghdād, 2022.
20. Barnāmaj al-Umam al-Muttaḥida al-Inmā’ī, *Taqrīr al-tanmiya al-bashariyya – Mukāfaḥat al-fasād*.
21. Mudīriyyat Iḥṣā’ al-Tanmiya al-Bashariyya, *Taqrīr Mu’ashshir Raṣd al-Ahdāf al-Inmā’iyya*, al-Jihāz al-Markazī lil-Iḥṣā’ wa-Tiknūlūjiyā al-Ma‘lūmāt, al-‘Irāq, Baghdād, 2022.